

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

سعرالبيع	سعو الشواء	العملة
1817,0	1240	ولار الاميركي
112.	114.	 <u>.</u> ورو
7770	7770	جنيه الاسترليني
7.7.	7.0.	وينار الاردنى
٤٣٠	٤٢٠	درهم الأماراتي
470	٣٨٠	ريال السعودي
47	٥, ٦٢	ليرة السورية

أسعار المواد الغذائية بالحملة

معدك السعر	وحدة القياسية	المادة الر
****	كيس ٥٠ كيلو غراماً	سكر
770	کیس ۵۰ کیلو غراما	طحين صفر عراقى
770	کیس ۵۰ کیلو غراما	طحين صفر اماراتي
٣١٠٠٠	کیس ۵۰ کیلو غراما	رز امریکی
77	کیس ٥٠ کیلو غراما	رز فیتنامی
*****	کیس ۵۰ کیلو غراما	رز تايلندي
0/0	کیس ۵۰ کیلو غراما	رز عنبر "

معجون طماطة

الشعرية العراقية

دهن طعام شاي الحصة

علبة زنة اكغم 17... علبة زنة ١٥ كغم كيلو غرام (فل) ۸0٠ كيلو غرام طبقة ٣٠ بيضة

13

فى الحدث الاقتصادي **ECONOMICAL** ISSUES

العدد(725)

السبت(22) تموز 2006

NO. (725)

Sat. (22)

July

ماذا يعني انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية (W.T.O)

يعكف فريق عمل متخصص من وزارة التجارة ، علما دراسة مستلزمات ومتطلبات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية .W.t.o للاسراع في اعلان العراق –الدولة –العضو رقم ١٥٠ بعد ان تم منحه صفة مراقب في شباط / ٢٠٠٥ / ليسب للأهمية الملحة التي يحتلها هذا الموضوع في تحسين كفاءة اداء الاقتصاد العراقي ، بك تكريب الموضوع كصفقة غير مكلفة على الصعيد الخارجي و الدولي ، لقد اعلن في وقت سابق عن تشكيك هذا الفريق لغرض الاجابة عن الاستفسارات والاسئلة

التي وجهتها المنظمة للعراق، وتعد سرعة ودقة الاجابة عن هذه الاسئلة بمثابة الاستجابة من قبل العراق والرغبة بالانضمام للمنظمة. وبسبب عدم معرفتنا بتفاصيك وحقيقة الاستفسارات والاسئلة وكذلك المراسلات بين فريق العمك ومنظمة التحارة الا اننا نعلم ان السياقات المتبعة عادة في اكتساب عضوية المنظمة العالمية هجا:

> ١) التقدم بطلب يوضح الرغبة في العضوية. ٢) وصف دقيق للقوانين

والامني.

٢) الخضوع التام لاكبر عملية

اغراق للسوق المحلية من السلع

الاستهلاكية الرديئة من مناشئ

٣) انعدام الرقابة والسيطرة عند

٤) مخاطر الانحسار والانكماش

المضاجئ لدور الدولة في القطاع

التجاري، قبل نضوج دور القطاع

ه) غموض اسالیب تصدیر

النفط العراقي الذي يشكل ٩٨٪

٦) انعدام وجود قاعدة بيانات

احصائية دقيقة عن المحددات

ولعل ابرز مايعتبر مهما في هذا

الموضوع وهده المرحلة والذي

يحاول القائمون على ادراجه

ضمن جدول المهام السياسية،

هى طريقة التهيئة والاستعداد

لدراسة ومناقشة وعقد ونشر

الاتفاقيات التجارية والاجراءات

ذات الطابع المالي والنقدي

والاقتصادي المتسمة بالسرعة

تفوت فرصة دراسة النتائج

المتوقعة، خاصة وان الضاعلين في

المواقع العليا يتعمدون اتباع

سياسة احراق المراحل حتى

بالنسبة للمتطلبات الفنية في

اتخاذ القرارات المهنية قبل

انضاج جوانبها في الواقع، المادي

والاجتماعي الملموس للبلد، كما

حدث بالتسبة لعديد من

انضمام العراق - اعتبارات

سياسيت

ان المتعارف عليه، ان يرافق

الاجراءات المالية والتجارية.

الاقتصادية الفنية المهمة.

دخول المواد المستوردة.

من اجمالي الصّادرات.

والانظمة التجارية والاقتصادية المسؤولة عن تنظيم النظام التجاري القائم ٣) ماهية النظام الضريبي

والمحاسبي وتعريضات الكمارك والمكوس آلتي يتبعها البلد ٤) استعداد البلد الراغب

والاستفسارات الفنية المعدة بواسطة استمارات فنية معدة لهذا الغرض. ٥) الاستحابة لمتطلبات المقاييس والمعايير الدولية بشأن نظام

بالانضمام للإجابة عن الاسئلة

المحاسبي الدولي الجديد. أهداف المنظمة المعلنة

أما أهداف المنظمة المعلنة التي تبلورت بعد اعادة تاسيسها عام ۱۹۹۶ فهي: ١) رفع مستوى معيشة الدول الاعضاء فيها ٢) تحقيق او رفع مــســـوى

التشغيل الكامل. ٣) زيادة الكفاءة الانتاجية والارتضاء بمستوى الخدمات وجعل اسعارها منافسة. ٤) زيادة حجم التجارة الدولية وازالة الحواجز الكمركية.

٥) اعتماد المناقشات والمفاوضات في حل مشاكل التحارة العالمة. ٦) تسهيل الوصول إلى الاسواق ومصادر المواد الاولية. ٧) تشجيع حركة الانتاج ورؤوس

الاموال والاستثمارات. ٨) الاستغلال الامثل للحوار الأقتصادي العالمي. ٩) رفع مستوى الدخل الوطني الحقيقي للدول الاعضاء.

١٠) تنشيط الطلب الفعال. ١١) تحقيق الميزة النسبية التي يتمتع بها كل بلد في انتاج السلع التي يتميز فيها عن غيره من الدوّل والمتاجرة بها.

خصائص عراقية لا ينبغي

اما سمات واقع حال التجارة في

انضمام بلد ما لمنظمة دولية حد معين من التهيئة الشعبية والجماهيرية ومساهمة المجتمع

المدنى، وحدود معينة من العراق في لحظة دراسة ومناقشة مشروع انضمامه إلى هذه المنظمة فهي: ١) ضــرورة أن يــؤخــد بنـظــر الاعتبار أن العراق يعيش أسوأ مرحلة على الصعيد السياسي والأقتصادي والاجتماعي

انضمام تركيا إلى منظمة التجارة وكيف شغلت الدنيا والحياة السياسية في تركيا قبل البت في الموضوع حتى قارب ان يكون شأنا دوليا بأهميته

الوسط الاقتصادي -واصحاب الرأي النظري على الاقل ان تتم عملية الانضمام كصفقة سياسية تتسم بالسرعة الفائقة، ترغمنا على الاعتقاد بان تجربة الانفتاح عندنا منذ ايامها الأولى، اتصفت بالتسرع في رفع الحواجز الكمركية والتدفق الهائل للسلع مما ادى إلى تحويل العراق إلى هضبة منخفضة لبزل اردأ ماينتجه العالم من سلع استهلاكية واطئة الجودة، اضرت بالقطاع الانتاجي المحلي العام والخاص على السواء بحرب ارهابية غير معلنة على القليل الدي تم انجازه في سنوات بعث الأستقلال.

ولم يشهد بلد في العالم، غير العراق تطبيق اسوأ تجربة من تزامن ضرب البنى التحتية للاقتصاد الوطني مع انفتاح او مايمكن تسميته (انتهاك) الواقع التجاري. لذا فان تمهيد الأنضمام إلى منظمة التجارة

بالطاقة الكفيلة بتشغيل مكائنها

وأجهزتها مما ألحق ضررا كبيرا

ليس في حرمان السوق المحلية من

منتجات تلك المصانع والورش

ولكن في تأثر المكائن والوحدات

الانتاجية وتقادمها واندثاراتها

بسبب التوقف عن التشغيل

ولفترة تزيد على عشر سنوات،

ويضيف: كما علينا أن نحسب

بموضوعية دور توقف العاملين عن

العمل، وخاصة أولئك ذوي

الخبرات المتقدمة الذين تضيف

استمرارية العمل والإنتاج

لقدراتهم وخبراتهم زيادة في

الإنتاج، في حين لابد أن تتأثر تلك

القدرات بسبب التوقف وطيلة

اما المواطن (ابو هبة) الذي يدير

محلا لبيع المستلزمات المنزلية

والغذائية، فيشير إلى دور انقطاع

الكهرباء في تعطيل عمله، وزيادة

كلفة البضائع التي يتعامل بها

لاعتماده على المولدة الكهربائية

وما هو معروف بتزاید تکالیفها

بسبب صعود أسعار الوقود، فضلاً

عن عجز الطاقة البديلة للمولدة

عن الإيضاء بكل الاحتياجات

المتعارف عليها من عدم قدرتها

على تشغيل بعض الأجهزة إضافة

فترة زمنية متواصلة.

شحة الكهرباء وموقعها في الأزمة الاقتصادية

المشاركةً الأعلامية، يرافقها نشر التقارير والدراسات لعدد من المختصين والباحثين وكذلك العمل على إبراز خصائص وسمات البلد المعين وتحسب مقدما تفصيلات الواقع الاقتصادي بإيجابياته وسلبياته. وما زالت الضجة التي رافقت

ومساحته الاعلامية.

المدة التي استغرقت فيها مفاوضات قبول عاشر واخر دولة عربية وهي السعودية، اكثر من عشر سنوات، ندرك الرغبة القوية لمجرد الاحتفال بيوم

لأنقتصر على

وليس بعيداً حين نشير إلى ان

الزفاَّفُ المرتقب. لذا فان ما يسيئنا، نحن في

سرعلة اعلاة هبكلة الاقتصاد العـراقـي دون دراسة متأنبة لطبيعته وخصائصه وقــدرته علــي تحقيق ميـزان تجاري موجب، التقليدي المتبع

كمقياس لكفاءة التبادل التجاري مع بلد اخر او مع العالم الخارجي، فاي فائض يحققه العراق في تعامله التجاري مع غيره من البلدان لن يكونَ فأَنضاً ايجابيا الا اذا استثنينا منه تصديره مادة النفط الخام.

ان اعطاء الضوء الاخضر للعراق بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية حين ياتي على اسس التوازن الدولي وليس بهدف السيطرة على اسواق البلدان الضعيضة، واخضاعها كليا وهي في اشد حالات التدهور والارتباك والضعف، تختلف حين يأتى قرار الانضمام في

ظرف مستقر وطبيعي. كان العراق آنذاك يعتبر واحدا بن الاقتصادات ذات الاكتفاء الذاتي إلى حد معين وتكيفت تجارته بدورها من هذا الاكتفاء. لكن التشوه والتردي الشديد اصاب تركبية الاقتصاد بعد سلسلة من التشريعات الاصلاحية المتسرعة والفردية التى ادخلها برايمر وما عملته من تخريب مباشر للقطاع الصناعي ليتحول العراق من مصدر للّاسمنت إلى مستورد بالعملة الصعبة لهذه المادة. وعلى الصعيد المالي حين نتذكر الاعلانات الغربية التي تدعو بافتخار إلى استثمار الفرصة

الذهبية بشراء الدينار العراقي

لتضمن المستقبل وانباء

وانجاح مشروع الانفتاح في سد ثغرات سياسة اقتصاد السوق التي يصعب تاسيسها من دون فتح واسع لابسواب السصرف لايستطيع احد ان يخفى او

ينكر الآثار الكبيرة التي ستترتب

بلاستيكية رديئة السوق المحلي

(۵٬۳ الف دينار للواحدة) تنكشف

اكثر تجرية اقتصاد السوق الحر

التي حولت العراق الي دولة

(قائمة على الاستيراد من

الطراز الاول بشكل - لم يسبق

له مثبل) ترافقه اعلى نسبة من

البطالة والتضخم النقدي

والفساد وادنى نسبة من الطاقة

الانتاجية المتاحة للقطاع

الخاص والعام الصناعي

ولعل من حسن حظ العراقيين

ان تفلت الصناعة النفطية

العراقية على الضد من رغبة

برايمر في تشريعات الخصخصة،

ربما مؤقتا كضمانة لبيع كميات

مفتوحة من النفط الخام

وتصديرها دون عدادات، لتلبية

متطلبات الانضاق العسكري

والزراعي والخدمات.

على نتيجة انضمام العراق إلى مفتعلة عن شراء كميات من منظمة التجارة من النواحي العملة العراقية الجديدة الاقتصادية بجميع فروعها وضبطها قبل تهريبها إلى القطاعية (صناعية وزراعية) الكويت نتاكد من زيف اللعبة والتجارية والمالية والنقدية في الاقتصادية غير المتقنة التي الامد القصير والمتوسط يلعبها دهاقنة السوق الحرغير المنضبط حتى غزا الطرشي الايراني - هذه الايام - بعلب

وفي الامد القصير فان الانضمام السريع يعنى جملة من السباقات نذكر ابرزها:

١) يكرس تخلف القطاء الزراعي العراقي امام اغراق السلع الغدائية للاسواق العالمية، وبالتالي يتحول العراق إلى بلد مستورد لمضردات الامن الغذائي والوطني والمحاصيل الاساسية، أي ان تحرير اسعار السلع الزراعية سيجسد تراجع الانتاج المحلى امام التدفق الا

٢) القصاء نهائيا على ما تبقى من دعم الدولة لعملية الانتاج النزراعي في توفير الاسمدة والبدور والخدمات الزراعية، وهي احد الشروط والاملاءات التي تسبق الانضمام، مما يؤدي إلى ارتضاع كلفة الانتاج الزراعي للمحاصيل الاستيراتيجيه.

٣) رفع حمــايـــة ودعم قـطــاع المستاعة الخاص والعام يجسد اثر المنافسة غير المتكافئة في

جودة الانتاج الوطني. ٤) يتاثر العراق سلبيا بالارتفاعات المتوقعة على اسعار المواد الغذائية العالمية. ٥) ضعف الأمكانيات المحلية في

تطبيق الاجراءات التي تشترطها المنظمية لغرض الاستفادة منها محلياً. ٦) تضييق وتحجيم الانتا

المحلى للصناعة والزراعة يكون سببا مباشرا لتفشي البطالة في الريف والمدن. الأطار القانوني لقرار الانضمام بعد تحقيق الاهداف العسكرية

المعلنة بعد٩/٩ وبدء الصفحة الثانية التي تعنينا وهي الصفحة الاقتصادية والتي كانت متزامنة مع تقويض البنية التحتية (غيرالمبرره) لمرتكزات الاقتصاد العراقي القائم. تعبيراً عن رؤية القادمين الجدد عن اسلوب تحرير الاقتصاد والتجارة بشكل خاص، والتي صدمت يراقبون انتهاك الحدود، عبر خـروج امـواله وممـتلكـاته الشخصية، تهريبا ودخول اسوأ ماهو متراكم في اسواق العالم بدون تدقيق أو رقابة، ليسموه بالانفتاح الحر للسوق العالى . مما يجعل الحديث عن تعديل او تشريع قوانين جديدة لتنظيم القطاع التجاري لاغراض قبول العراق في (W.T.O) يشبه الاستعداد المسبق بقبول اوراق نقدية مزورة على انها قانونية، اذ يدخل ضمن اسلوب الصدمة ومن شم فإن القوانين والتشريعات والاصلاحات

الضريبية وازالة الحواجز

الكمركية والقيود التي تحد من حركة التجارة الحرة بين العراق والدول المجاورة وكذلك بتشكيل مناطق للتجارة الحرة. تعد جميعها أمرا يسيرا مادام الامر يتعلق بالتشريعات، خاصة وقد تمت تهيئة المناخ العام بواسطة منظمات المجتمع المدني الهشة، عديمة الخبرة والكفاءة النظرية والتطبيقية او التي تبحث عن مكاسب مادية سـريعـة، وتحت ذريعة تعزيز الاستشمار المالي الاجنبى يكون من خلال سرعة العمل على اساس التعديلات والاصلاحات الهيكلية والتشريعية ذات العلاقة مثل قانون تنظيم التجارة لسنة ١٩٧٠ وقانون الشركات العراقية لسنة قانون الاستثمار الاجنبي رقم ٣٩ اما مايتم انجازه في هذا الاطار. فقد جاء بعد تشكيل ومتابعة اعلامية واسعة من قبل الصحف الوطنية من الإشارة إلى: اتفاق ۲۱/۲۱/۲۱ والتي تشدد علي مفأتحة الحكومة للدارة صندوق النقد الدولي بقصد عقد اتضاقيات من شانها تخفيف ديون العراق البالغة ١٢٠ مليار لكى يقوم العراق باصلاح اقتصاده باتجاه رفع كفاءة الاداء وتقليل التبذير وحصوله على ثقة المجتمع الدولي ومن خلال

تبنى استيراتيجية تنسجم مع

تطلعات العراق الجديد.

من اجتماعات منظمة التجارة العالمة

مستثمرون خليجيون يؤكدون ثقتهم بلبنان دولة وشعب

بمليارات الدولارات.

تتردد باستمرار تداعيات أزمة الكهرباء على الحياة اليومية لعموم المواطنين وما تسببه من أضرار مباشرة وغير مباشرة بمصالحهم وشتى الجوانب الصحية والنفسية والاقتصادية. المواطن جمال احمد يقول أن

السبب الرئيس في توقف المنشآت الصناعية والإنتاجية ما ينتمى منها للقطآع العام وما يعود للقطاع الخاص التي تزيد حسب إحصاءات الأجهزة الحكومية على ثلاثين ألف مشروع هو عجز وزارة الكهرباء عن تجهيز تلك المشاريع



مولدة كهرباء اهلية في احد احياء العاصمة بغداد -تصوير نهاد العزاوي

ىغداد/ المدى إلى ما هو معروف من عجزها عن

إعطاء الطاقة طوال ساعات اليوم، لذلك تكون الأغذية الطازجة عرضة للتلف والخسِارة الدائمة للبائع والمستهلك معاً. وحين ننتقل للخبير بالشؤون

النفسية السيد سعيد عبد الله فإنه ينطلق بنا إلى مؤثر آخر لا يقل خطورة وأهمية عن المؤثـر الاقتصادى ألبأشر حين يؤكد على الانعكاسات النفسية السلبية على الفرد منتجاً كان أم مستهلكاً حين تشيع الانقطاعات المتواصلة بالطآقة الكهربائية أجواء الكآبة والانفعالات خاصة في مواسم الصيف الموجعة في مؤثراتها مِما يعد هذا المؤثر عنصراً فعالاً له نتائجه السلبية الواضحة، كما إنه يسجل تأثيره المباشر -بالضرورة - في الجانب الاقتصادي إذا ما حسبنا دوره في الحياة الاقتصادية من خلال الحد من إنتاجية الفرد المنتج وتعطيل قدرة أي إنسان على

لاشك في أن مثل هذه الأنماط تحفزنا لأن ندرك كم هو الحيف الني يلحق بنا وباقتصادنا تحديداً مما نعانيه من أزمة الكهرباء في بلادنا ..!

قًال مستثمرون إن عمليات الاستثمار في لبنان تضع بالاعتبار خطر أزمات مثلما حدث قبل الأسبوع الماضي بعد أسر حزب الله جنديين إسرائيليين وقتل ثمانية آخرين.

ىيروت/الوكالات

وأفاد محللون أن استمرار الأزمة فترة طويلة سيؤثر بشكل خطير على تدفق الاستثمارات وذلك بعد مقتل أكثر من مائتي شخص معظمهم من المدنيين جراء الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان التي كبدت البلاد خسائر في البنية التحتية تقدر

THE SPICIOS OF

ويتابع مستثمرون خليجيون العدوان رة ... الإسرائيلي على لبنان بقلق متزايد، بينما لا يزال معظمهم يرى إغراء في لبنان الذي يعتمد على تدفق ثروة النفط من دول الشرق الأوسط. وقالت شركة داماك إنها ستمضى

العاصمة الجزائر

قدما في خطط استثمارها ٥٠٠ مليون دولار في البلاد منها ١٥٠ مليون دولار لإقامة برج على البحر وسط بيروت. ويعتمد لبنان بشكل كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر الني شكل ١٠٪ من الناتج المحلى

المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٥. واعتبر المحلل في وكالة التصنيف افيتش رينغرز" في لندن ريتشارد فوكس أن أموال الخليج أحد أسباب قدرة لبنان على الصمود والتعافي. وأشار إلى استعادة البلاد لسمعتها كمقصد سياحي لعرب الخليج في وقت أوجد فيه ارتّفاع أسعار النفط سيولة هائلة في المنطقة تبحث عن مكان للاستشمار.

الإجمالي في العام الماضي لغايات

تمويل العجزف العاملات الجارية

الني وصل الى ١٣٪ من الناتج

الجزائر تعلن عن ميزانية تكميلية بـ ١٣ مليار دولار



الإنضاق الإضافي سيوجه للبنية

الداخلي. وتضمنت خطة أعلنتها الحكومة الشهر الماضي زيادة بنسبة ٣٥٪ من الإنفاق إلى ميزانية عام ٢٠٠٦ البالغ حجمها ٢٦٣١ مليار دينار. وقال وزير المالية مراد مدلسي إن

أجور ٣, ١ مليون من العاملين قي القطاع العام عقب شهور من الاحتجاجات من قبل النقابات العمالية التي تشكو من الفقر وتعويض ضحاياً سنوات من العنف فيُّ البلاد وأوضح أن زيسادة ألأجسور للعاملين في القطاع العام تكلف الحكومة ٨٨ مليار دينار إلا أنه لم يعط تفاصيل عن خطة المصالحة الوطنية أو المشروعات التنموية.

الأساسية والاحتياجات الاجتماعية

وخاصة في مناطق الجنوب

وتمول هذه الزيادة في النفقات رفع

الصحراوية وشبه الصحراوية.